تاريخ الإصلاح الإداري في مصر – أ.د.أحمد السيد الدقن

نظرا لأن الإصلاح الإداري هو قاطرة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم المنشود من خلال إدارة حكومية أكثر كفاءة وفعالية لإدارة التنمية والتقدم؛ لذا شهدت خمسينيات القرن الماضي بداية التفكير الجذري في إصلاح الإدارة الحكومية في مصر.

فقد صدرت عدة مراسيم مثل مرسوم 4 أغسطس عام 1952 لتوزيع الاختصاصات في الوزارات والمصالح الحكومية، و مرسوم قانون رقم 158 لسنة 1952 الذي جعل ديوان الموظفين ملحقا بوزارة المالية والاقتصاد في ذاك الوقت، وفي سبيل ذلك استقدمت الحكومة المصرية أنذاك خبيرا من الأمم المتحدة يدعى "سالفور" عام 1954، لوضع مشروع إنشاء معهد الإدارة العامة لتدريب الموظفين، والذي مارس نشاطه في أوائل عام 1955.

كما شهد النصف الأول من الستينات عدة جهود هامة للإصلاح الإداري من أبرزها: إنشاء المعهد القومي للإدارة العليا عام 1961 لتدريب وتأهيل المديرين، وإنشاء الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عام 1964، بديلا عن ديوان الموظفين؛ ليصبح الجهاز المختص طبقا لقانون إنشائه برسم سياسة الإصلاح الإداري.

وفي عام 1975 تم الإعلان عن خطة خمسية قومية للتنمية الإدارية، غير أن هذه الخطة واجهتها عقبات حالت دون تنفيذها، كما شهدت الفترة 1987–2002 خطط وبرامج للإصلاح الإداري، لكنها لم تحقق أهدافها المنشودة بشكل كبير.

ثم بدأ الإصلاح الإداري في مصر منذ بدايات القرن الحاي والعشرين يأخذ مدخلا جديدا وهو التحول الإلكتروني الذي عبر عنه برنامج الحكومة الإلكترونية والذي عبر عن التطورات التقنية التي صاحبت الثورة الصناعية الثالثة ثورة المعلومات والتكنولوجيا، كما عبر عن مدرسة الإدارة العامة الجديدة New Public Management ومحاولاتها للتخلص من البيروقراطية.

بيد أن هذه البيروقراطية المعقدة مازالت مستمرة في مصر؛ مما يجعل من الأهمية بمكان البحث عن مدخل جديد للإصلاح الإداري في مصر.